

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٨٣٩

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العُمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة العمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع.ع ("الشركة") الواردة على الصفحات من ٥ إلى ٤٥ والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ والقوائم ذات الصلة بكل من الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، أن القوائم المالية المرافقة تُظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. وقد تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أوفى في فقرة مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية ضمن تقريرنا. ويجدر التنويه إلى أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لما هو وارد في قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، فضلاً عن التزامنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. ونعتقد أن ما توصلنا إليه من أدلة مراجعة يعتبر كافياً ومناسباً ليكون أساساً يستند إليه رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن النقاط الرئيسية المتعلقة بالمراجعة هي تلك الأمور التي كانت وفقاً لحكمنا المعني ذات أهمية كبيرة في مراجعتنا للقوائم المالية للعام الحالي. وقد تناولنا تلك المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه المسائل.

١- احتياطي المطالبات القائمة بما في ذلك احتياطي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها (ريال عماني ألف – ٣١،٤٦٧) والمبالغ القابلة للاسترداد من معيدي التأمين (ريال عماني ألف – ١٥،١١٩)

انظر الإيضاحات أرقام ٢٠١١ و ٢٠٢٣ (أ) و ٢٣ و ٣٢٠١ و ٣٢٠٢ (ب) من القوائم المالية الواردة في الصفحات أرقام: ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٣٠ و ٣٥ و ٣٩ على التوالي.

الخطر يتعلق بتقدير الالتزامات لاحتياطات المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكيدة غير المبلغ عنها ، وحصة معيدي التأمين من احتياطات المطالبات القائمة وايضاً المطالبات المتكيدة غير المبلغ عنها. ويوجد لدى الشركة قدر كبير من احتياطات المطالبات القائمة بلغ اجماليه ٣١,٤٧ مليون ريال عماني بالإضافة إلى حصة معيدي التأمين ذات الصلة و التي بلغ قدرها ١٥,١٢ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ . أن تقييم احتياطات المطالبات القائمة هو من الامور التي تطلب اتخاذ احكام رئيسية من قبل الادارة نظرا لمستوى الاحكام الكامنة في تقييم تأثير وفائع المطالبات التي طرأت . ولكن النتيجة النهائية عنها يظل غير مؤكد و المطالبات التي قديكون تم تكديدها ولكنه لم يتم الابلاغ عنها.

كما انه يوجد تغييرات صغيرة في الافتراضات المستخدمة في تقييم الالتزامات وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بمبالغ وتوقيت المطالبات المستقبلية مما قد يؤدي إلى تأثيرات جوهرية على تقييم الالتزامات التأمينية . وإن الافتراضات الرئيسية وراء احتساب هذه الاحتياطات تتضمن نسب الخسارة و تقديرات تواترها و جسامه المطالبات.

إن تقييم الالتزامات التأمينية يعتمد على دقة البيانات حول حجم وقيمة ونمط المطالبات الحالية والتاريخية نظرا لانها تستخدم دوما لكي تشكل التوقعات حول المطالبات المستقبلية. وفي حال أن البيانات المستخدمة في احتساب الالتزامات التأمينية أو لتكوين الأحكام حول الافتراضات الرئيسية لا تكون كاملة و دقيقة ففي هذه الحالة تأثيرات جوهرية حول تقييم الالتزامات التأمينية قد تنشأ.

إن خطر الأخطاء الجوهرية يتعاضد نظرا لعدم التأكد و التقلبات الموجودة في البيئة الحالية الخاصة بالمطالبات

الإجراءات التي اتبعتها

قمنا بفحص الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة لتقييم الالتزامات حول احتياطي المطالبات القائمة وحصة معيدي التأمين ذات الصلة . لقد تضمنت إجراءات القيام بفهم و اختبار فاعلية التشغيل للضوابط الرقابية بشأن التعامل مع المطالبات والإجراءات المتعلقة بالاحتياطات. بما في ذلك الضوابط الرقابية حول إكمال ودقة التقديرات المسجلة للمطالبات . لقد أجرينا اختبارات تحليلية حول للمبالغ المسجلة وذلك لعينة من المطالبات التي تم الإبلاغ عنها . من خلال الاستعانة بأخصائيين في مجال الاحتياطات الاكتوارية قمنا بتقييم ملائمة التقنيات للأعمال الاكتوارية المستخدمة من قبل الإدارة لتقييم الالتزامات حول احتياطي المطالبات القائمة وحصة معيدي التأمين ذات الصلة وعلى وجه التحديد تلك التقنيات التي وضعت خصيصا لكي تتلائم مع بيئة المطالبات الحالية. لقد قمنا ايضا بتقييم إكمال ودقة البيانات والافتراضات الرئيسية المستخدمة و النتائج لاختبار كفاية الالتزامات التأمينية للشركة.

المعلومات الأخرى

تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، والتي تتكون من المعلومات المتضمنة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراجعي الحسابات بشأنها

حيث أن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نبدي أي رأي بشأن ضماناتها.

أما بالنسبة لمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتعلق بقراءة المعلومات الأخرى، ومن خلال بذلك، فإننا نقوم بالتأكد مما إذا كانت، المعلومات الأخرى متناسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها في سياق عملية المراجعة، وما إذا كانت تشوبها أي أخطاء جوهرية . فإذا تبين لنا على أساس العمل الذي قمنا به بأن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن ذلك. غير أننا لم نجد شيئا يجب التنويه إليه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

تتحمل الإدارة مسؤولية الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال والأحكام المعمول بها لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، وكذلك عن الضوابط الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية للسماح بإعداد القوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ.

وخلال إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في أعمالها والإفصاح، إن اقتضى الأمر، عن كافة المسائل المتعلقة باستمرارية الشركة واستخدام مبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، ما لم تكن الإدارة تعترف بتصفية الشركة أو التوقف عن العمليات، أو كان لا يوجد لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

ويتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة

مسؤوليات مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية بمجملها خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء أكانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات المتضمن لرأينا حولها. إن التأكيد المعقول يعتبر تأكيداً عالي المستوى، ولكنه لا يعتبر ضماناً على أن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها، ويمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تعتبر جوهرية إذا كان يمكن التوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها من قبل مستخدمي القوائم المالية على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بتصميم وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. وإن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
- التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية استمرارية المشروع، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهرية في ما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أية أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن عملياتها كممنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت للبيانات المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

إننا نتواصل مع القائمين على حوكمة الشركة بخصوص مجموعة من المسائل من بينها نطاق وتوقيت المراجعة المخطط لها والنتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أوجه القصور الخطيرة في الرقابة الداخلية التي اكتشفناها أثناء مراجعتنا.

كما أننا نقدم بياناً إلى القائمين على حوكمة الشركة يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يخص الاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يكون لها أثر على استقلاليتنا، والضمانات ذات الصلة حيثما أمكن.

ومن بين المسائل التي يتم إبلاغها إلى القائمين على حوكمة الشركة، فإننا نحدد هذه المسائل التي كانت ذات أهمية قصوى في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية وبالتالي تعتبر من المسائل الرئيسية للمراجعة. إننا نعرض هذه المسائل في تقرير مراجعي الحسابات الخاص بنا ما لم يحول قانون أو لائحة ما دون الإفصاح العلني عن هذه المسألة، أو عندما نقرر - في حالات نادرة جداً - أنه لا ينبغي الإفصاح عن مسألة ما في تقريرنا لأن العواقب السلبية لهذا الإفصاح قد تزيد عن المنافع للعالم من خلال هذا الإفصاح.



تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا، تمتثل القوائم المالية للشركة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من جميع الجوانب الجوهرية لما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- الأحكام المعمول بها من قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته.


كي بي ام جي

١٩ فبراير ٢٠١٨